

تقرير عن:

المؤتمر العلمي العاشر للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بعنوان: «الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية»

بيروت، ١٩ - ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٩

محمد سمير مصطفى(*)

رئيس تحرير مجلة «بحوث اقتصادية عربية»،
وأستاذ الاقتصاد في معهد التخطيط القومي، القاهرة.

وقائع اليوم الأول: السبت في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٩

افتتح رئيس الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية المؤتمر في جلسة مراسمية مؤكداً أنه منذ انتهاء المؤتمر التاسع وحتى الآن، تم تداول أسباب وآثار ووقائع الأزمة، وتم اتخاذ خطوات وإجراءات عديدة على المستوى العلمي، وحفل المجلس بإسهامات وتفسيرات نظرية على الأسئلة الحرجة التي طرحتها الأزمة. وأضاف أن تفاعلات الأزمة العالمية ما تزال تتصاعد، رغم التصريحات المطمئنة من المؤسسات المالية الدولية وبعض المسؤولين في أوروبا والولايات المتحدة. ووسط هذا كله ينعقد المؤتمر العاشر للجمعية لبحث أوضاع الاقتصادات العربية التي أوقعتها الأزمة في عين العاصفة، وآخرها أزمة دبي المالية

التأم شمل المؤتمر في فندق البريستول في بيروت بحضور ثلاثة وأربعين مشاركاً، تواصلت مساهماتهم وحواراتهم على امتداد يومين، أغناها صدق المشاركة وعمق الإسهام. وقد تضمن المؤتمر ست جلسات تخللتها مائدة مستديرة، وسبققتها جلسة مراسمية (افتتاحية)، وختمت بأخرى في نهاية المؤتمر.

وكان من أهم الجهات المشاركة في المؤتمر: الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية - مركز دراسات الوحدة العربية - معهد التخطيط (القاهرة) - مؤسسة عبد الحميد شومان (عمّان) - البنك الإسلامي للتنمية - أقسام الاقتصاد في جامعات: الأزهر والقاهرة وبنى سويف - جامعة عمّان العربية - جامعة تونس - جامعة دمشق - جامعة تعز - بنك فيصل الإسلامي - البنك العربي، وجهات أخرى.

وانعكاساتها على الأسواق المالية الخليجية والعربية.

ثم تحدّث دولة الرئيس سليم الحص، عضو الجمعية، ورئيس وزراء لبنان الأسبق، في مساهمة أسماها: «الأزمة - الفضيحة»، وذلك بحسبان أن المؤشرات الاقتصادية كانت مفصحة عن ذلك، كما نبّهت السلطات المالية والنقدية في البلاد المنكوبة بالأزمة إلى ما هو آت، لكنّها لم تفعل ما يتوجب لاستباق الأزمة. وهذا هو التقصير بحجم الفضيحة التي لم يسلم من تداعياتها، بنسب متفاوتة، بلد من بلدان الشرق أو الغرب. وفي الوطن العربي، كانت الأقطار النفطية قادرة على امتصاص تداعياتها بما تملك من احتياطات نقدية، ومن إمكانات متميّزة بوجود النفط والغاز فيها، واستطاعت أقطار أخرى، مثل سورية والأردن ومصر والعراق، الصمود، نظراً إلى محدودية انكشافها على الخارج المتأزم.

ثم تحدّث د. محمود منصور عبد الفتاح، أمين عام الجمعية.

وأخيراً، تحدّث ممثل البنك الإسلامي للتنمية في جدة.

١ - الجلسة الأولى

رأس الجلسة الأولى د. منير الحمش، وضمت بحثين:

- البحث الأوّل

قدم البحث الأول د. عبد المنعم السيد علي بعنوان: «مستقبل النظام الرأسمالي واستقراره في ظلّ الأزمات المالية العالمية والعولمة المالية». وقد ركزت الورقة على دراسة أثر الأزمات المالية والعولمة المالية

في استقرار النظام الرأسمالي ومستقبله، وذلك من خلال التغيرات الاقتصادية والمالية التي تتعرض لها ثوابت النظام وأسس وقواعده التي يقوم عليها، متمثلة بشكل خاص بدور الدولة في الاقتصاد الوطني، سوية مع الدور الذي يمارسه القطاع الخاص فيه. وقد تمّ إعداد متابعة موجزة للأزمات المالية على مدى القرن العشرين الماضي حتّى الأزمة المالية العالمية الحالية التي نشبت في أواخر العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. كذلك، تمّت مناقشة الأسس النظرية الكلاسيكية للنظام منذ آدم سميث حتّى انهيارها في ثلاثينيات القرن العشرين، ومن ثمّ ظهور الثورة الكينزية التي أكدت أهمية دور الدولة في الاقتصاد، وسيادة الكينزية حتّى أوائل سبعينيات القرن الماضي حين جاءت الثورة المضادة بقيادة فريدمان ومدرسة جامعة شيكاغو تحت عنوان: «الفلسفة الليبرالية الجديدة» التي أغرقت في الليبرالية الاقتصادية ومعاداة سياسة تدخل الدولة في الاقتصاد واتهامها بأنّها، أيّ الدولة، هي السبب في الأزمات المالية والاقتصادية التي مرّ بها النظام الرأسمالي حتّى ذلك الوقت.

وقد توصّلت مخرجات الدراسة إلى أن النظام الرأسمالي سيستمر، ولكن في ظلّ دور مهم للدولة يهدف إلى تحقيق الاستقرار في نظام رأسمالي خاضع للتنظيم والرقابة والمتابعة والتوجيه الحكومي، وفي ظلّ أهداف اقتصادية واجتماعية، وحتّى سياسية، تخدم المجتمع الإنساني وقيمه الإنسانية والاجتماعية على حدّ سواء، وذلك على خلفية اتساق النظام الرأسمالي مع الطبيعة البشرية، وصعوبة استبداله بالنظام الاشتراكي الذي انتهت منظومته بعد سبعين

لتنظيم القطاع المالي في ظلّ عولة الأسواق؟ هل الأزمات المالية تجدد شباب الرأسمالية أم تفتح الطريق أمام القطاع العام للسيطرة على الاقتصاد؟ هل هناك دور جديد للدولة في التنمية في أعقاب الأزمة المالية العالمية الراهنة؟ ما هي السياسات الناجحة لتجنيب العالم الوقوع في أزمة مالية واقتصادية مماثلة للأزمة الراهنة في المستقبل؟.

لكن الورقة عُنيّت فقط بمناقشة تطور دور الدولة في التنمية قبل الأزمة، ودورها في مواجهة الأزمة، والدور المناسب لها في أعقاب الأزمة. لذا استعرضت تطور دور الدولة في التنمية من تنظيمي إلى إنمائي، ومنه إلى صحيحي، ومن ثمّ إلى مزيج بين التنظيمي والصحيحي. كما استعرضت الورقة أيضاً السياسات والإجراءات التي تبنتها الحكومات لوقف تدهور النظام المالي، ومنع الانزلاق من الركود إلى الكساد الاقتصادي العالمي، وبيّنت الخيارات المتاحة أمام الدولة في التنمية الاقتصادية بعد تجاوز الأزمة. وفي النهاية ختمت الورقة بعدد من الملاحظات.

وقد عبّ على البحث د. عابد فضلية.

٢ - الجلسة الثانية

رأس الجلسة الثانية د. خير الدين حسيب، وضمتّ بحثين:

- البحث الثالث

قدم البحث الثالث د. عبد الفتاح العموص بعنوان: «الأزمة الاقتصادية العالمية: الأسباب - التداعيات - الآثار على الاقتصادات العالمية: دراسة الحالة التونسية». وفيه أوضح أن الأزمات الدورية والهيكلية الاقتصادية في المنظومة الرأسمالية

عاماً من التطبيق. هذا في الوقت الذي لا تتوفر فيه الشروط الموضوعية اللازمة لاستبداله بالنظام الاشتراكي الذي يقوم على الإيثار والتعاون الاجتماعي وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، مما يتطلب تغييراً في الطبيعة البشرية، وهو أمر غير واقعي. هذا بالإضافة إلى التحكم المركزي الشديد الذي لا بُدّ من أن يقود إلى حكم شمولي وقمعي، كما أثبتته تجارب البلدان الاشتراكية سابقاً، وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي السابق الذي سقط نظامه الاشتراكي بعد حكم دام أكثر من سبعين عاماً، وعاد ليتبنّى الرأسمالية نظاماً حتّى بشكلها الهشّ والمتراخي والمنفلت الذي تترأخى فيه الرقابة والانضباط الحكوميين.

وقد عبّ على البحث د. كمال حمدان.

- البحث الثاني

قدم البحث الثاني د. علي توفيق الصادق بعنوان: «تطور دور الدولة في التنمية: قبل وأثناء وبعد الأزمة المالية العالمية»، وفيه طرحت الورقة مجموعة من الأسئلة المحورية النقاشية، التي يمكن الاستعانة بها في محاولة استكشاف النهج الذي ستختاره الحكومات في التنمية، في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وبلورة السياسات الاقتصادية الملائمة لأوضاع وموارد البلدان المختلفة، مثل: هل نظرية قيادة الصادرات للنمو تلقى قبولاً بعد الأزمة؟ هل يمكن أن تعود الحماية التجارية إلى الواجهة من جديد؟ هل الاعتماد على تدفق الرأسمال الأجنبي لتحقيق النمو ينطوي على مخاطر؟ أيهما أنجع: النمو المعتمد على الأسواق المحلية أم المعتمد على الصادرات؟ هل هناك حاجة إلى إطار جديد

التي أثبتت في هذه الآونة محدوديتها.
وعقّب على البحث د. نجلاء الأهواني.

– البحث الرابع

قدم البحث الرابع د. عية عبد الرحمن بعنوان: «دور الدولار الأمريكي في التأثير في الاقتصاد العالمي: حالة الدول العربية النفطية»، وفيه تناولت الدراسة التطورات التاريخية لسيطرة الدولار الأمريكي على الاقتصاد العالمي، بوصفه أداة لتسوية المدفوعات الدولية، التي بدأت عندما اشترطت «بروتن وودز»، في أحد بنود تأسيس النظام النقدي، على الدول الأعضاء، تحديد أسعار صرف عملاتها على أساس الذهب أو الدولار، فتغيّر النظام من «قاعدة الصرف بالذهب» إلى «قاعدة الصرف بالدولار». وقد اعتمدت هذه الدول الدولار مقياساً لقيمة عملاتها، كما أصبحت تسوية صفقات بيع وشراء السلع الأساسية الدولية، بما فيها النفط تتم بالدولار، فانعكس ذلك على طبيعة العلاقة بين أسعار النفط وتقلبات سعر صرف الدولار التي تتصف عموماً بالعكسية، باستثناء حالات يتوافق فيها اتجاه الدولار مع اتجاه أسعار النفط، التي تحدث عند تضافر عوامل تؤثر في آلية العلاقة العكسية بين سعر صرف الدولار وأسعار النفط.

وفى السياق ذاته، ناقشت الدراسة المقترح الصيني الداعي إلى اعتماد عملة دولية موحدة جديدة تحت إشراف صندوق النقد الدولي، والاستغناء عن الدولار. وتخلص الدراسة إلى ضرورة القيام بذلك، بالرغم من رفض القوى الاقتصادية الرأسمالية، لأسباب اقتصادية وسياسية، من أهمها أن إصدار الدولار يقلص

تمثل تغييرات عادية ومتكررة وخطيرة تمر بها كلّ الاقتصادات الوطنية دون استثناء، وقد اختارت اتّباع آليات وقواعد هذه المنظومة الحرّة.

وقد أدت هذه الأزمة المتنامية والمنتشرة إلى العديد من الآثار السلبية، منها تقلص معدلات النمو الاقتصادي بشدة، وتراجع التجارة الخارجية العالمية، وتنامي نسب البطالة، وإفلاس العديد من المصارف والمؤسسات المالية، وفقدان ثقة المستثمرين في الأسواق المالية العالمية. بعبارة أدق، أفرزت الأزمة تداخلاً بين الدائرة المالية والدائرة العينية في النشاط الاقتصادي لجلّ بلدان العالم، وجعلتها تحت وطأة الركود والانكماش الاقتصادي.

وقد أثرت هذه الأزمة بدورها في الاقتصاد التونسي من زوايا الناتج المحلي الإجمالي الذي سجل تراجعاً في عام ٢٠٠٨ مقارنةً بالأعوام الماضية، وعرفت بعض الصناعات التحويلية التصديرية تقلصاً ملحوظاً، وهو الوضع الذي تمر به الآن الأنشطة الخدماتية، وفي مقدمتها السياحة والتحويلات المالية للمهاجرين التونسيين في الخارج. زد على ذلك، أن نسبة البطالة ارتفعت من ١٣,٤ بالمئة إلى ١٤ بالمئة في المتوسط عام ٢٠٠٨.

واعتماداً على هذه النتائج السلبية، انتهجت تونس برنامجاً اقتصادياً واجتماعياً انتعاشياً لدفع التنمية والحد من خطورة الأزمة المستفحلة داخلياً وخارجياً. وتمكّنت الإجراءات المتخذة من تفادي هذه الخطورة على المستوى الوطني نسبياً، على الرغم من كونها تتطلب سياسات اقتصادية عالمية بديلة تصحّح المنظومة الرأسمالية

ضرورة إنشاء منظومة عربية للإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات، وإعداد السيناريوهات اللازمة، وتأسيس صندوق عربي لمواجهة الأزمات الاقتصادية، وأخيراً العمل على تقوية العلاقات العربية البيئية والتنسيق بين السياسات المالية.

وقد عقب على البحث د. خالد الوزني.

- البحث السادس

قدم البحث السادس د. عيد أبو بكر، ود. غالب الرفاعي بعنوان: «حتمية التعاون العربي في مجال إعادة التأمين في ضوء أثر الأزمة المالية العالمية في شركات التأمين العربية»، وفيه ذكر الباحثان أن الأزمة العالمية أثرت سلباً في كافة المؤسسات المالية، ومن هذه المؤسسات شركات التأمين، التي تمثل حامل الخطر في اقتصاد أية دولة. وحتى يمكن تحديد ومعرفة أثر الأزمة المالية العالمية في شركات التأمين، فإن الأمر يتطلب تحليل عمليات وأنشطة شركات التأمين، التي تتمثل في الاكتتاب في الأخطار، واستثمار الأموال، وإعادة التأمين.

وقد ظهر أثر الأزمة المالية العالمية في شركات التأمين العربية بوضوح من خلال أثرها في الاستثمارات المالية، حيث إن شركات التأمين تستثمر جزءاً من أموالها في البورصات والمصارف التي تأثرت كثيراً بالأزمة، وأيضاً من خلال تأثيرها في عمليات إعادة التأمين، حيث لجأت شركات إعادة التأمين العالمية إلى رفع الأسعار، والتشدد في قبول الأخطار، ووضع شروط جديدة، وزيادة نسبة تحمل شركات التأمين العربية الأخطار، مما أثر في درجة قبول شركات التأمين للأخطار، وكذلك التحديات التي تواجه الإدارة في شركات التأمين، حتى

الاختلالات بين حجم التبادلات السلعية والنقدية الدولية، وينشط الأسواق المالية الدولية، كما إن الرغبة الأمريكية في تكريس سيطرتها على الاقتصاد العالمي حالت دون ذلك.

وعقب على البحث د. كريمة كريم.

٣ - الجلسة الثالثة

رأست الجلسة الثالثة د. كريمة كريم، وضمّت بحثين:

- البحث الخامس

قدم البحث الخامس د. عبد الله شحاتة خطاب بعنوان: «الحزم التحفيزية في الدول العربية ومواجهة الأزمة المالية: رؤية تحليلية لفاعلية السياسة المالية»، وفيه عرض أولاً: الأزمة الاقتصادية وفعالية الأثر التوسعي للسياسة المالية من منظور أثر التوسع المالي في الطلب الكلي وجانب العرض، وكذا البعد المؤسسي. ثم ناقش موضوع الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الأقطار العربية، وذلك من خلال عدد من القنوات التي انتقلت عبرها إلى هذه الدول، ومنها: نقل التجارة الدولية، والأسواق المالية العالمية، والحزم التحفيزية المالية في الأقطار العربية. ويمكن تمييز مجموعة الإجراءات والمبادرات التي اتخذتها الأقطار العربية، أو ما يطلق عليه مسارات الحزم المالية التحفيزية، لمواجهة هذه التحديات، من حيث عدة معايير، مثل: سرعة الاستجابة، وحجم وهيكل الحزمة المالية، وأهداف الحزمة المالية، والإجراءات المتخذة على الصعيد النقدي. وأخيراً، ناقش البحث مدى فاعلية حزم التوسع المالي في التخفيف من الأزمة. وأنهى البحث بعدد من التوصيات، منها:

العالمية، ودور النظام المالي العالمي في الأزمة المالية، ومستقبل النظام المالي العالمي بعد الأزمة. وواضح أن هذا النظام الجديد في حاجة إلى عملة عالمية قادرة على القيام بالوظائف الثلاث الأساسية: وحدة قياس، وحدة للمبادلات التجارية، وعملة للاحتياطيات النقدية.

وقدم **المساهمة الثالثة** الدكتورة: **خالد حنفي**، وأيمن رجب، وإسلام عبد الباري بعنوان: «النظام النقدي العالمي بعد الأزمة العالمية (نهاية عربية)»، وفيها تمّ استعراض تاريخ النظام النقدي العالمي ما قبل الأزمة العالمية، ثمّ تمّ الانتقال إلى الصناديق العادية العربية وتأثيرها في النظام النقدي، وذلك من حيث مضمونها وخصوصياتها وأدوارها والأخطار التي تواجهها. وبعدها انتقل البحث إلى الأزمة المالية العالمية والاقتصاد الأمريكي وتأثيرات الأزمة في الاقتصاد الأوروبي والياباني والصيني، ثمّ أثر الأزمة في اقتصادات الأقطار العربية (الأسواق المالية - النمو الاقتصادي - البطالة - أسعار النفط والتضخم - التحويلات المالية). وناقش البحث مستقبل النظام النقدي العالمي بعد الأزمة المالية، وذلك من خلال سيناريوهات ثلاثة: **الأول**، استمرار النظام النقدي كما كان قبل الأزمة ومستقبل الدولار (الدور المحوري للدولار - سياسة تخفيض الدولار - الدولار والاحتياطيات الدولية - الآثار السلبية لربط العملة الوطنية بالدولار). و**الثاني**، وجود تغيير جزئي في النظام بدخول اليورو إلى جانب الدولار بشكل رسمي ورئيسي (بدء تداول اليورو - اليورو مقابل الدولار - التحديات التي تعيق احتلال اليورو مكانة الدولار). و**الثالث**: وجود تغيير شامل في النظام، ووجود سلّة

يصبح من الممكن بعث الثقة في نفوس حملة الوثائق تجاه الشركة.

مصطلحات الدراسة: الأزمة المالية، الاكتتاب في الأخطار، الاستثمارات، إعادة التأمين، شركات التأمين العربية.

وقد عبّ على البحث د. **هشام البساط**.

وفى نهاية اليوم الأوّل، عقدت المائدة المستديرة التي رأسها د. **محمود محيي الدين**، وزير الاستثمار المصري، وعضو مجلس إدارة الجمعية، وشارك فيها: د. **محمد سمير مصطفى**، رئيس هيئة تحرير مجلة **بحوث اقتصادية عربية**، الذي قدم **المساهمة الأولى**، وهي بحث عن تغيّرات المناخ وإنتاج الغذاء والسكان في المنطقة العربية، إذ تزامنت الأزمة المالية العالمية منذ عام ٢٠٠٧ وحتى الآن مع متغيّرات أفصحت عن نفسها في ظاهرة احترار الكوكب، وذلك بفعل: تراكم الغازات الدفيئة بفعل النشاط الصناعي والبشري، والتحول إلى الوقود الحيوي، وارتفاع درجة حرارة الكوكب، مما أثر في انخفاض إنتاج الغذاء في العالم. وطالب الباحث بضرورة إعداد نماذج التدوير البيئية على المستوى العربي، ومستوى الأقطار العربية، ومنها طبيعة التغيّرات المناخية وآثارها المحتملة، ومن ثمّ رسم وتنفيذ السياسات الواجبة، مثل تنفيذ مشروعات عربية كبرى لاستصلاح الأراضي الصحراوية تخرج بالسكان إلى الصحاري، وكذا زراعة البحار، واستغلال فيضانها، والإصلاح المؤسسي للزراعة العربية.

وقدم **المساهمة الثانية** د. **رامي عبد الكافي**، من البنك الإسلامي للتنمية، عرض فيها الأسباب العامة للأزمة المالية

الثرية له في تأسيس العديد من المؤسسات البحثية التي ما يزال غرسها ماثلاً للعيان. وكان من المفترض أن يحضر حفل التكريم أخوه المفكر الفلسطيني أنيس صايغ، إلا أنه في الساعات نفسها كان يستعد لركوب زورق الأبدية ليمضي إلى رحاب ربه في عمّان يوم الجمعة ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩.

وقائع اليوم الثاني: الأحد في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩

٤ - الجلسة الرابعة

رأس الجلسة الرابعة د. منذر الشرع، وضمت بحثين:

- البحث السابع

قدم البحث السابع د. أحمد شعبان بعنوان: «الارتباط بين الاقتصاد العيني والاقتصاد المالي، ودور الاقتصاد الإسلامي ومؤسساته المصرفية في تجنب الأزمات المالية»، وفيه ألقى الضوء على الاقتصاد العيني (الحقيقي). وقد حاول البحث الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما هي طبيعة الارتباط بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني؟

- ما هي طبيعة الأزمة المالية العالمية وتداعياتها؟

- ما هي طبيعة ومنهج الاقتصاد الإسلامي ومؤسساته المصرفية متمثلة في المصارف الإسلامية؟

- كيف يمكن أن يسهم الاقتصاد الإسلامي ومؤسساته المصرفية في تجنب الأزمات المالية؟

من العملات تتكون من الدولار واليورو والين والجنيه الاسترليني واليوان (المقترح الصيني).

وفي الأخير، قدمت المساهمة بدليلين للدولار: الأول أن يكون قادراً على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة الدولية، والثاني أن يكون خاضعاً لتوجيه من قرار سياسي للدولة على حساب الدول الأخرى.

أما المساهمة الرابعة، فقد عرضتها د. شيرين الشواربي ضمن بحث بعنوان: «مصر: النمو وراء الأزمة الاقتصادية العالمية: تحديات الأمد القصير من أجل استدامة النمو». وذكرت الباحثة أن الأزمة قد سببت تباطؤ النمو، ولكن أفضل مما كان متوقعاً، إلا أن أثر الأزمة أفصح عن نفسه ببلاغة في زيادة نطاق البطالة، وتزايد القطاع غير الرسمي، وزيادة تكلفة الوحدة من الإنتاج، وأن استجابات السياسة الاقتصادية سيكون أكثرها مالياً. واقترحت الباحثة بعض العناصر للسياسة الاقتصادية الكلية، منها: احتواء التضخم، وزيادة الإنفاق العام بغرض توليد فرص العمل، وزيادة إنتاجية العمل، والإصلاح التجاري، وزيادة حجم الإقراض.

وفى مساء اليوم الأول أقام مركز دراسات الوحدة العربية حفل عشاء، تخلله تكريم الجمعية لاسم الراحل د. يوسف صايغ (الاقتصادي العربي البارز، والرئيس الأسبق لجمعية البحوث الاقتصادية). وألقى د. منير الحمش كلمة استعرض فيها التاريخ العلمي والنضال الحياتي للراحل من أجل أمته ووطنه الأم فلسطين. كذلك ألقى د. خير الدين حسيب كلمة تحدّث فيها عن الإنجازات الفكرية للراحل، وشراكمته

وسوء رصد الموارد، إلى دفع البلدان النامية إلى تحرير مبادلاتها الخارجية، وإلى نزع مشروعية تدخل الدولة في التنمية.

في الجزء الثاني، استند البحث إلى إسهامات اقتصاديين آخرين رأوا التجربة من داخلها، ومن خارج وجهة النظر النيو - ليبرالية في هذا الشأن، كما استند إلى كتابات هنري بريتون لتعريف التنمية، بوصفها مراكمة للتعلّم والمعرفة أخفقت فيها البلدان النامية، وعبر عن إخفاقها عجزاً عن إنتاج سلع ترسملية، والضعف الشديد لنمو الإنتاجية فيها، ولإظهار أن التنمية تتحقق عبر سيورة «تعلّم جماعي» وسيورة «تعلّم للدولة»، ويتطلب تحقيق هذه الأهداف اعتماد حدّ معين من الحمائية. وهذا ما يتناقض مع التوجّه النيو - ليبرالي نحو فرض حرية التبادل على البلدان النامية.

واقترح الباحث في **الجزء الثالث** سياسة تجارية عربية عنوانها حمائية جديدة تلعب الرسوم الجمركية فيها دوراً أساسياً، وذلك لأن هذه الرسوم هي أداة متاحة من أدوات السياسة التجارية لا ينبغي التخلي عنها، ولأنها أداة توفر حماية للصناعات الناشئة، وتوفر أحد شروط «التعلّم» بمعنى «التمرين» التكنولوجي، ويعيد استخدامها إلى الدولة «مساحة استقلالية» تحتاج إليها لكي تسهم في إنجاح مشروع التنمية.

وقد عبّ على البحث د. **الياس نجمة**.

٥ - الجلسة الخامسة

رأس الجلسة الخامسة د. **محمود عبد الفتاح منصور**، وضمت بحثين:

وكانت الغاية من البحث تحقيق هدف أساسي يتمثل في محاولة التعرف على طبيعة الارتباط بين الاقتصاد العيني والاقتصاد المالي، ومنهج الاقتصاد الإسلامي، من أجل بيان دور مؤسساته المصرفية، متمثلة في المصارف الإسلامية، وفي قدرتها على تجنب الأزمات المالية.

وتحقيقاً لهدف البحث ومحاولة إثبات فروضه، عرضت النقاط التالية:

- طبيعة الارتباط بين الاقتصاد العيني (الحقيقي) والاقتصاد المالي.

- انفصام الارتباط بين الاقتصاد العيني (الحقيقي) والاقتصاد المالي.

- جذور الأزمة المالية العالمية وتداعياتها.

وفي النهاية، ختم البحث بتعريف مفهوم الاقتصاد الإسلامي للأزمة المالية العالمية، وكذا أدوات الاقتصاد الإسلامي لتجنبّ الأزمات المالية العالمية.

وقد عبّ على البحث د. **نجيب عيسى**.

- البحث الثامن

قدم البحث الثامن د. **ألبير داغر** بعنوان: «حرية التبادل في التاريخ العربي المعاصر، والسياسة التجارية المطلوبة لحقبة ما بعد الأزمة المالية الراهنة»، وفي **الجزء الأول** من البحث أكد الباحث أنّه طيلة ثلاثة عقود، كانت القراءة النقدية لتجربة «استبدال الواردات» التي اعتمدتها غالبية البلدان النامية بعد الحرب العالمية الثانية، هي القراءة النيو - كلاسيكية بصيغتها النيو - ليبرالية. وقد هدفت هذه الأخيرة من خلال نقد الحمائية و«التوجه نحو الداخل»

الحالي، بخلق نظام جديد فعّال يتمتع بحاكمية رشيدة وعدالة التمثيل للدول النامية والفقيرة، ويحرّر من الهيمنة الأمريكية الكارثية.

وقد عَقَّب على البحث د. محمد عبد الشفيع عيسى.

- البحث العاشر

قدم البحث العاشر د. معتصم سليمان بعنوان: «السيناريوهات البديلة أمام التعاون الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل»، وقد عرض في الجزء الأول مفهوم التعاون الاقتصادي الدولي من منظور الأنماط (إطار الأمم المتحدة - التعاون الاقتصادي الرأسمالي الدولي - التعاون بين الدول الرأسمالية المتقدمة - التعاون الاقتصادي الاشتراكي الدولي - التعاون الاقتصادي الإسلامي الدولي)، وكذلك الأسس التي يقوم عليها التعاون الاقتصادي الدولي.

بعدها انتقل الباحث في الجزء الثاني إلى موضوع التعاون الاقتصادي العربي وانطلاقته عبر ميثاق جامعة الدول العربية (١٩٤٥)، ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية (نيسان / أبريل ١٩٥٠)، واتفاقيتي تسهيل التبادل التجاري وتجارة الترانزيت بين دول الجامعة (١٩٥٣)، ثم عرض مسيرة الوحدة والتكامل الاقتصادي العربي (اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين الاقطار العربية (١٩٥٧)، ومشاريع التكامل الاقتصادي، وخطوات العمل الاقتصادي العربي المشترك. وبعدها انتقل إلى النمط التقليدي للتكامل الاقتصادي (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى -

- البحث التاسع

عرض البحث التاسع د. فؤاد حمدي بسيسو بعنوان: «إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي»، وفيه حاول الباحث تقييم الواقع المتعلق بهيكلية وفعالية أداء النظام النقدي الدولي وإطاره المؤسسي، في ضوء الأزمة المالية الاقتصادية الدولية الراهنة، وتحليل جوانب الخلل فيها تمهيداً لتحديد ملامح وأسس النظام النقدي الدولي الجديد المستهدف من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي الدولي، وتعزيز فرص التنمية المستدامة، ومكافحة الفقر والبطالة، في الدول النامية، وضمان فاعلية أداء النظام النقدي الدولي في ما يتعلق بالتعامل مع الأزمات المالية، سواء على المستويات الوطنية أو الدولية. وقد اعتمد البحث منهجية التحليل العلمي بالأسلوب الوصفي التحليلي وأدواته للوصول إلى النتائج والتوصيات.

أظهرت تحليلات البحث عدم مواءمة هيكليات وأداء مؤسسات النظام الاقتصادي والمالي والتجاري الدولي للأهداف التي تضمّنتها وثائق إنشائها، واتسمت هيكلياتها بعدم مواءمتها لتطلعات الدول النامية بشكل عام، والدول الفقيرة بشكل خاص.

وفشلت منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها المالية والنقدية والتجارية في إقامة نظام يتسم بالعدالة والكفاءة، بدليل استثناء مشاكل الفقر والبطالة، على الرغم من عقود التنمية لدى الأمم المتحدة واستراتيجيات التنمية الدولية.

واختتم البحث بتحديد الأسس والمعايير التالية: ينبغي أن تشكّل منطلقات عملية لإحلال النظام المالي والاقتصادي

أو غير الواقعية في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية والنيو - كلاسيكية (فرضية الندرة - عقلنة الإنسان - آلية الأسعار والأسواق الحرة - تحصيل الحاصل).

- المنطلق الثالث: غياب ثقافة إنتاج الثروة والمجهود في الوطن العربي.

- المنطلق الرابع: الاقتصاد الريعي وثقافة وتداعيات تلك الثقافة.

وخلص الباحث، الذي اعتبر محاولته ثبت بشجون اقتصادية وسياسية في آن واحد، إلى ضرورة بلورة أدوات تحليلية منسجمة مع واقعنا، وليست منبثقة من تجارب الغير، معتبراً أن المشروع العربي النهضوي هو المشروع الاستراتيجي الذي يستطيع أن يقف في وجه كافة المحاولات لإخضاع الأمة إلى المشيئة الخارجية.

أهم الاتجاهات التي سادت في المؤتمر

١ - استمرارية النظام الرأسمالي، ولكن في ظل دور مهم للدولة يهدف إلى تحقيق الاستقرار في ظل منظومة خاضعة للتنظيم والرقابة والمتابعة والتوجيه الحكومي، وفي ظل أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية، تخدم المجتمع الإنساني وقيمه، وتتسق مع الطبيعة البشرية.

٢ - ضرورة تصحيح المنظومة الرأسمالية العالمية التي أثبتت في هذه الآونة محدوديتها.

٣ - أن منهج الاقتصاد الإسلامي

مستقبل إقامة الاتحاد الجمركي العربي (٢٠١٠ - ٢٠١٥)). وبعدها حلل الباحث الأسس التي يقوم عليها التعاون الاقتصادي العربي.

وفي الجزء الثالث عرض الباحث المشاريع البديلة للتعاون الاقتصادي العربي من وجهة نظر المشروعات الأمريكية البديلة للتعاون الاقتصادي العربي (السوق الشرق أوسطية - الشرق الأوسط الكبير)، ثم عرض المشروعات الأوروبية البديلة للتعاون الاقتصادي العربي (١٩٩٩ - ٢٠٠٨)، وأخيراً عرض السيناريوهات الممكنة للتعاون الاقتصادي العربي، وهي ثلاثة سيناريوهات، يبدو آخرها، وهو سيناريو استمرار الوضع الحالي للتعاون الاقتصادي العربي، السيناريو القائم المرشح للتوسع، حيث رأى أن قرارات قمة الكويت (٢٠٠٩) ليس باستطاعتها إحداث تغييرات معنوية في الوضع القائم حالياً.

وقد عَقَّبَ على البحث د. عبد القادر النيال.

٦ - الجلسة السادسة والأخيرة

رأس الجلسة السادسة د. هشام البساط، وضمت بحثاً واحداً.

- البحث الحادي عشر

عرض البحث الحادي عشر د. زياد حافظ بعنوان: «تساؤلات في الإطار النظري للسياسات الاقتصادية العربية»، مستنداً إلى منطلقات أربعة، هي:

- المنطلق الأول: الاقتصاد هو السياسة، ولكن بلغة الأرقام.

- المنطلق الثاني: الفرضيات الخاطئة

٥ - العمل على مواجهة التحديات التي تواجه الإدارة في شركات التأمين، حتى يمكن أن تبعث الثقة في نفوس حملة الوثائق تجاه الشركات.

٦ - ضرورة بلورة أدوات تحليلية اقتصادية تنسجم مع واقعنا، وليست منبثقة عن تجارب الغير □

وطبيعة عمل مؤسساته المصرفية، متمثلة في المصارف الإسلامية، هو حل واسع القبول لتجنب الأزمات المالية.

٤ - ضرورة صياغة نظام مالي واقتصادي جديد يتمتع بحاكمية رشيدة وعدالة التمثيل للدول التابعة والفقيرة، ويحرر من الهيمنة الأمريكية الكارثية.

صدر حديثاً

هكذا تكلم محمود درويش دراسات في ذكرى رحيله مجموعة من الباحثين

«بمناسبة مرور عام على رحيل الشاعر محمود درويش الفاجع، حاولت جمهرة من أصدقائه، وبمبادرة من مركز دراسات الوحدة العربية، أن تقدّم هذا الكتاب التذكاري التكريمي وفاءً لذكرى الفقيد الكبير، واعترافاً بالدور والمكانة اللذين كانا له في الثقافة العربية المعاصرة».

«من باب تعزية النفس أن يقول المرء، في مثل هذه الحال، إنّ محموداً لم يرحل لأن تراثه باقٍ فينا وفي الثقافة العربية؛ فلقد كان رحيله فاجعةً للثقافة والقصيدة لا توصف. وهي (فاجعة) مضاعفة لأن رحيله حصل في لحظة التألق الاستثنائي، وحيث كان يقود ثورةً في التعبير الشعري غير مسبوقة منذ ثورة بدر شاكر السياب قبل خمسين عاماً وأدونيس منذ أربعين عاماً. وبرحيل حفيد المتنبي، تدخل القصيدة العربية فترةً من الجفاف، ليس يُعلم متى تنتهي. فالرجل ما كان شاعراً كبيراً فحسب، كان الشاعر الذي زوّج المستحيل بالمكن في الشعر فأنجب لغةً شعريةً ممكنةً لكنها تقارب المستحيل».



مركز دراسات الوحدة العربية

هكذا تكلم محمود درويش دراسات في ذكرى رحيله

عبدالله بلقرن
منير المكش
شوقي بزي
فخر صالح
مرسل خليفة
محمد كروب

تحرير: عبدالله بلقرن

٢٠٧ صفحات

الثمان: ٨ دولارات

أو ما يعادلها